



أثر إصلاحات صندوق النقد الدولي الجديدة لمواجهة الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي

زموري مونية*

Abstract

Mystical Philosophy have a set of prime elements, the most important elements are: Immanence, Pantheism and omnipotence, in spite of its spiritual foundation, these elements have a significant contribution of crystalizing of a major political material theory, which is the organic peoples theory (Folk) that claims to embody the (absolute) in spirit, history and heritage of a social group, and affirms the importance of reunion of such entity in a state that adopts an ideology of sacred blood and soil.

Keywords: *Mysticism; Immanence; Pantheism; Omnipotence; Folk.*

الملخص

قام صندوق النقد الدولي منذ بداية الأزمة المالية العالمية 2008 بمجهودات عديدة لدعم أعضائه البالغ عددهم 189 عضوا، مستخدما في ذلك أدوات وآليات متعددة لمواجهة الأزمة وإعادة الاستقرار للمنظومة الاقتصادية الدولية، مقدما سلسلة من المساعدات المالية والفنية، والسعي إلى إحداث جملة من الإصلاحات الجوهرية كإصلاح هيكله الإدارية، وإصلاح آليات عمله، بالإضافة إلى تكييف أدواته التمويلية مع متطلبات السيولة العالمية.

الكلمات المفتاحية: صندوق النقد الدولي، الأزمة المالية العالمية، الإصلاحات.

Résumé

Le fonds monétaire international a engagé depuis le début de la crise financière 2008 multiples efforts pour soutenir ses 189 membres, en utilisant à cet effet ses outils et mécanismes pour faire face à la crise, et préserver la stabilité du système économique international, en présentant une série d'aide financière et technique, et chercher à apporter des réformes substantielles tels que la réforme des structures administratives et des mécanismes de travail et des outils de financements pour les adapter aux exigence de la liquidité mondiale.

Mots clés: Le fonds monétaire international, la crise financière mondiale, Les réformes.

*أستاذة مساعدة بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر3-

المحور الأول: الأزمة المالية العالمية لعام 2008،

أسبابها، وخطط مواجهتها

تعددت أسباب الأزمة المالية وتباينت بين أسباب مالية، وأسباب اقتصادية، وهو ما جعل هذه الأزمة تشهد تطورات عديدة من خلال انتشار عدواها بين مجموعة كبيرة من الدول، مما دفعها إلى اتخاذ إجراءات وخطط لمواجهتها.

أولاً: أسباب الأزمة وتطوراتها

يمكن إرجاع بداية الأزمة إلى سنوات السبعينيات مع بداية تفاقم عجز الميزانية الأمريكية إذ وصل هذا العجز إلى 785 مليار دولار عام 2006، و يعود سبب ذلك إلى عدم قدرة الإنتاج الأمريكي على مواجهة الإنفاق الاستهلاكي المفرط، لاسيما الإنفاق ذو الطابع العسكري، كما يعد تفاقم المديونية في الاقتصاد الأمريكي على المستوى الحكومي والشعبي أحد مسببات الأزمة ، إذ بلغت مديونية الحكومة الأمريكية 4,3 ترليون دولار عام 2003 و ارتفعت إلى 8,9 ترليون دولار عام 2007 و هي تشكل 64% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي وتعادل ثلاث أضعاف الديون الخارجية لجميع البلدان النامية، كما بلغت مديونية القطاع الخاص كأفراد وشركات 27,6 ترليون دولار منها 8,9 ترليون دولار مديونية الأفراد (تشكل الديون العقارية منها 6,6 ترليون دولار)، أما مديونية الشركات فقد بلغت 18,7 ترليون دولار، بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم ومعدل البطالة، كما بدأت مسببات الأزمة عام 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية مع انخفاض معدلات الفائدة وقيام البنك الفيدرالي الأمريكي بضخ كمية كبيرة من السيولة، فضلا عن إجراءات و آليات تسهيل الحصول على القروض العقارية، ورافق ذلك سوء تقدير المصارف وبنوك الاستثمار لدرجة المخاطرة المرتبطة بالرهن العقاري مما جعلها تمنح القروض من دون النظر إلى الإمكانيات المالية للمقترض، و في بداية عام 2004 اضطر البنك الفيدرالي الأمريكي إتباع سياسة نقدية متشددة كمحاولة لمعالجة تفاقم حدة التضخم برفع معدل

مقدمة:

واجه الاقتصاد العالمي ومازال يواجه إلى حد اليوم أزمات مالية عديدة عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث هدّدت استقرارها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ولم تبق أي دولة تقريبا في منأى عن هذا الاضطراب نظرا للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي يشهده العالم اليوم من جهة، ونظرا لانضمام أغلب الدول إلى المنظمات الدولية التي تدعو إلى ضرورة انفتاح الأسواق العالمية، وتلاشي الحدود والحواجز بين دول العالم، على غرار المنظمة العالمية للتجارة، والبنك الدولي للتنمية، وصندوق النقد الدولي.

وتعتبر الأزمة المالية العالمية 2008 من أكبر هذه الأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي، والتي بدأت في سوق الرهن العقاري وسرعان ما انتشرت إلى باقي أنحاء العالم نتيجة الترابط الكبير بين الاقتصاديات المختلفة، حيث برهنت على هشاشة الأنظمة الدولية مما دعا صندوق النقد الدولي بالتدخل والقيام بدور هام في إدارة هذه الأزمة منذ ظهورها، من خلال تطبيق جملة من الإصلاحات هدفت أساسا إلى الوقاية من الأزمات ومحاولة إيجاد حلول لها، وانطلاقا مما سبق يمكن صياغة إشكالية دراستنا هذه على النحو التالي:

ما هي أهم الإصلاحات التي انتهجها صندوق النقد الدولي اتجاه الأزمة المالية العالمية وما مدى تأثيرها على الاقتصاد العالمي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة محاور أساسية هي:

المحور الأول: الأزمة المالية العالمية لعام 2008،

أسبابها، وخطط مواجهتها

المحور الثاني: إصلاحات صندوق النقد الدولي لمواجهة

الأزمة المالية العالمية

المحور الثالث: أثر إصلاحات الصندوق على الاقتصاد

العالمي

أثر إصلاحات صندوق النقد الدولي الجديدة لمواجهة الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي

والد العقار طبقات متتابعة من الإقراض مما أدى إلى تركيز الإقراض في قطاع واحد (العقار) وأثر ذلك على زيادة المخاطر؛

❖ ضعف الرقابة والإشراف: كانت المؤسسات المالية تشتري سندات أولية بضمان الدين العقاري، ويتم إعادة إنتاجها أو إعادة بيعها في السوق الموازية عدّة مرّات طالما هناك من يشتريها، وهذا أمر ناجم عن ضعف الرقابة والإشراف الكافيين على المؤسسات الوسيطة، وهو ما أدى إلى بناء هياكل اقتصادية متعددة على أصل واحد فقط، وهو أساساً أصل ضعيف وغير قوي ومهدد دائماً فإذا انهار جزء ينهار الكل.³

ثانياً: الخطط الدولية لمواجهة الأزمة المالية العالمية

2008 :

اتخذت الكثير من الدول والمجموعات الاقتصادية في العالم إجراءات وتدابير، وأعلنت خططا لإنقاذ الأسواق المالية، ومواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، ونورد أهم هذه الجهود بشكل مختصر فيما يلي:

➤ صاغ وزير الخزانة الأميركية "هنري بولسون" في الولايات المتحدة الأميركية خطة إنقاذ صادق عليها مجلسا النواب والشيوخ، وتهدف هذه الخطة إلى تأمين وحماية أفضل للمدخرات والأموال العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب، وحماية الملكية، وتشجيع النمو الاقتصادي، وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن، وهي الخطة التي حدّد لها قانون اعتمادها مهلة تنتهي بنهاية عام 2009 مع احتمال تمديدتها بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتين

³ يوسف علي عبد الأسدي، وحسين جواد كاظم، تحليل ظاهرة الأزمات المالية وسبل الإحاطة منها، مكتبة المجتمع العربي، الجزء الثاني، ط 1، الأردن، 2011، ص، ص، 53، 54.

و يمكن تلخيص أهم أسباب الأزمة المالية العالمية في النقاط الثلاث التالية:

❖ زيادة الإقراض والاقتراض: وخاصة في مجال القروض العقارية اعتماداً على الارتفاع الكبير في أسعار العقارات حيث ارتفعت بما يقارب 124% خلال الفترة 1997-2006 مما حفز الكثيرون على الاقتراض بضمان قيمتها التي لم تسدّد في الأساس اعتماداً على ارتفاع أسعار العقار كضمان؛

❖ زيادة المخاطر: أدى تفاقم الرهن العقاري لدى البنوك إلى استخدام هذه المحفظة لإصدار أوراق جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية بضمانها (سياسة التوريق)، أي موجة ثانية من الأصول لضمان هذه الرهون، وتستمر العملية بحيث

¹ ياسمين هلال الحياي، الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها، مركز الدراسات الإقليمية، بغداد، 2010، ص 18 و19.

² علي فلاح المناصير، صفى عبد الكريم الكساسبة، الأزمة المالية العالمية حقيقتها أسبابها تداعياتها وسبل العلاج، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 2009، ص 09.

أثر إصلاحات صندوق النقد الدولي الجديدة لمواجهة الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي

اعتباراً من تاريخ إقرارها، وتقوم أساساً على ضخ 700 مليار دولار لشراء الديون الهالكة؛

➤ وضعت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا وإيطاليا، واليابان، وكندا) "خطة تحرك" لمواجهة الأزمة المالية العالمية، وتعدّ أعضاؤها بمنع إفلاس البنوك الكبرى، واتفقت القمة على اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحريك القروض والأسواق النقدية كي تتمكن المؤسسات المالية من الحصول على السيولة والرساميل اللازمة؛

➤ تبنت قادة مجموعة اليورو خطة إنقاذ مالية، اعتمدت فيها على تأمين جزئي للمؤسسات المالية المتضررة، واستندت أساساً إلى ضخ أموال عامة في البنوك المتضررة وضمان الودائع، كما سعت إلى ضمان القروض بين البنوك، مع إمكانية اللجوء إلى إعادة تمويلها، ففي فرنسا مثلاً اعتمد البرلمان خطة اقترحتها الحكومة لإنقاذ البنوك بمبلغ 360 مليار يورو، وفي ألمانيا وافقت حكومتها على خطة لإنقاذ البنوك تضمنت تأسيس صندوق لإعادة الاستقرار إلى الأسواق، وخصّصت له 400 مليار يورو، وأقرت بريطانيا خطة ضخّت بموجها ما يصل إلى 250 مليار جنيه إسترليني من أموال الحكومة في أكبر بنوك البلاد، وشملت الخطة عرض سيولة قصيرة الأجل على البنوك وإتاحة رؤوس أموال جديدة لها، إضافة إلى توفير أرصدة كافية للنظام المصرفي من أجل مواصلة تقديم قروض متوسطة الأجل؛

➤ أقر مجلس الدوما الروسي خطة لإنقاذ القطاع المصرفي في البلاد بقيمة 63 مليار يورو، وتوفير مبالغ الخطة من الاحتياطي النقدي الروسي وبتنموي من بنك التنمية،

حيث ستحصل البنوك المتعثرة على القروض من هذه المبالغ؛⁴

➤ خصّصت مجموعة البنك الدولي مبلغ 58,8 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2009 لمساعدة البلدان لمواجهة الأزمة المالية، مسجلة زيادة نسبتها 54% عن السنة المالية السابقة، كما اقترح البنك إنشاء صندوق للطوارئ، ودعوة كل دولة متقدمة لتقديم تحفيز اقتصادي كمعونة إضافية من خلال مؤسساتها الثنائية للمعونة، وتلقت مجموعة البنك الدولي استجابة لذلك.⁵

ساهم صندوق النقد الدولي أيضاً في مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية و لتفعيل ذلك وضع خبراءه مجموعة من الإجراءات والإصلاحات للحد من أضرار الأزمة وتنشيط الاقتصاد، فما هي هذه الإصلاحات، وما هي آثارها في معالجة تداعيات الأزمة المالية على اقتصاديات دول العالم؟

المحور الثاني: إصلاحات صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمة المالية العالمية

يعتبر صندوق النقد الدولي (FMI) من أهم المنظمات الدولية التي وضعت على عاتقها مهمة قيادة العالم إلى الدخول في العوامة، مستخدماً في ذلك آليات ونظم عديدة، كما كان له دوراً كبيراً في معالجة الأزمات المالية.

⁴ زيدان محمد و حبار عبد الرزاق، دور البنوك المركزية في معالجة الأزمة المالية الراهنة مع إشارة خاصة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كتاب الملتقى الدولي الرابع حول الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الجزائر، 2009، ص 81.

⁵ صباغ رفيقة، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الدول النامية- دراسة تحليلية لأثر أزمة الرهن العقاري على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رسالة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة تلمسان، 2014/2013، ص 131.

أثر إصلاحات صندوق النقد الدولي الجديدة لمواجهة الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي

أولاً: ماهية صندوق النقد الدولي وأهم أنشطته:

1: التعريف بصندوق النقد الدولي:

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية عام 1945م للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، يقع المقر الرسمي للصندوق في واشنطن العاصمة، وهو مسؤول أمام بلدانه الأعضاء البالغ عددهم 189 بلداً عضواً.⁶ يشارك صندوق النقد الدولي في مراقبة النظام النقدي الدولي، ويساهم في تمويله، كما يقدم المساعدات الفنية للدول الأعضاء، والبلدان التي تمر بأزمات أو اختلالات في موازين مدفوعاتها، ولكي يحقق الصندوق أهدافه يركز على وجه الخصوص على توجيه بلدانه لتحقيق التوازن في المالية العامة، وقراراته المتعلقة بالنقد وتوزيع القروض، كما يركز على السياسات الهيكلية وتأثيرها من حيث التغيرات في مستويات المعيشة وفرص العمل، وقيّم قوة وضعف القطاع المالي والمخاطر المتعلقة بتدفقات رؤوس الأموال الدولية، ويقترح وضع القواعد والمعايير التي من شأنها تحسين كفاءة السوق ومكافحة غسل الأموال والإرهاب.⁷

2: أنشطة صندوق النقد الدولي:

يستخدم صندوق النقد الدولي عدّة أدوات وآليات لمساعدة الدول الأعضاء على مواجهة الأزمة وإعادة الاستقرار الاقتصادي للمنظومة الاقتصادية الدولية من أهمها:

❖ الرقابة: هو نظام رسمي يستعرض من خلاله الصندوق سياسات البلدان الأعضاء، التطورات الاقتصادية والمالية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية

⁶ صندوق النقد الدولي، على الموقع الإلكتروني: http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/BR/AtGlan_ce_Brochure0816.pdf

تاريخ الاطلاع 2016/06/24.

⁷Ghassen bouslama. ; la crise en concepts clés ;éditions d'organisation ; paris ;2013.p35

حفاظاً على الاستقرار ومنعاً لوقوع أزمات في النظام النقدي الدولي. كما يقدم المشورة لأعضائه، مشجعا على اعتماد سياسات تعزز الاستقرار الاقتصادي وتحد من التعرض للأزمات الاقتصادية والمالية وترفع مستويات المعيشة، ويقدم الصندوق تقييماً منتظماً للتطورات العالمية المحتملة من خلال تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتطورات الأسواق المالية، وتقرير الاستقرار المالي العالمي وتطورات الموارد العامة، وتقرير الرائد المالي إضافة إلى نشر سلسلة من التقارير عن آفاق الاقتصاد العالمي.⁸ ويمارس الصندوق دور الرقابة بثلاث طرق هي: الرقابة القطرية، الرقابة العالمية، الرقابة الإقليمية.

❖ المساعدات المالية: يقدم الصندوق

مساعدات مالية لبلدانه الأعضاء بما يتيح لها الفرصة لتصحيح مشكلاتها المتعلقة بميزان المدفوعات، حيث تصمم السلطات الوطنية برامج التصحيح الاقتصادي بالتعاون الوثيق مع الصندوق وبدعم تمويلي منه، ويرتبط استمرار هذا الدعم بمدى فعالية تنفيذ هذه البرامج.¹⁰

وتتميز القروض المقدمة من الصندوق بعدة سمات أهمها¹¹:

⁸ صندوق النقد الدولي، لمحة عن صندوق النقد الدولي، صحيفة الوقائع، 2016/03/30، على الرابط: <http://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-GlanceK>، تاريخ الاطلاع 2016/07/05.

⁹ صندوق النقد الدولي، على الموقع الإلكتروني:

https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/w_hata.htm، تاريخ الاطلاع 2016/06/04.

صندوق النقد الدولي، لمحة عن صندوق النقد الدولي، مرجع سابق ذكره.¹⁰

¹¹ صندوق النقد الدولي، على الموقع الإلكتروني:

أثر إصلاحات صندوق النقد الدولي الجديدة لمواجهة الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي

✓ صندوق النقد الدولي ليس وكالة للمعونة أوبنكاً للتنمية، فهو يقدم القروض لمساعدة بلدانه الأعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعات واستعادة النمو الاقتصادي القابل للاستمرار. ويتم إيداع النقد الأجنبي المقدم، الذي تتعين حدوده القصوى حسب حصة البلد العضو في الصندوق، لدى البنك المركزي في البلد المعني لدعم احتياطياته الدولية وبالتالي إعطاء دعم عام لميزان المدفوعات. وعلى عكس القروض التي تقدمها وكالات التنمية، فإن أموال صندوق النقد الدولي لا تقدم لتمويل مشاريع أو أنشطة بعينها؛

✓ قروض الصندوق مشروطة بالسياسات، بمعنى أن البلد المقترض لا بد أن يعتمد سياسات تعمل على تصحيح مشكلة ميزان المدفوعات، وتساعد الشرطية المرتبطة بقروض صندوق النقد الدولي على ضمان عدم استخدام البلد المعني لقروض الصندوق لمجرد تأجيل الاختبارات الصعبة وإنشاء مزيد من الديون، والتأكد من قدرته على تعزيز اقتصاده وسداد المبلغ المقترض، ولا بد أن يتفق البلد المقترض وصندوق النقد الدولي على إجراءات السياسة الاقتصادية اللازمة، كذلك فإن الصندوق يقوم بصرف القروض على مراحل ترتبط بتنفيذه لالتزاماته المقررة على صعيد السياسات؛

✓ قروض الصندوق مؤقتة؛ فحسب تسهيل الإقراض المستخدم، يمكن أن تصرف القروض على فترات قد تقصر لتصل إلى ستة شهور أو تطول لتصل إلى أربع سنوات، وتتراوح فترة السداد بين 3.25 إلى 5 سنوات

للقروض قصيرة الأجل (بموجب اتفاقات الاستعداد الائتماني) أو 4.5 إلى 10 سنوات للتمويل متوسط الأجل (بموجب الاتفاقات الممددة). ولكن المجلس التنفيذي وافق في نوفمبر 2000 على استحداث آلية توقع السداد المبكر - أي في فترة تتراوح بين 2.25 إلى 4 سنوات لاتفاقات الاستعداد الائتماني و4.5 إلى 7 سنوات للاتفاقات الممددة. أما فترة سداد القروض المقدمة إلى البلدان ذات الدخل المنخفض بموجب تسهيل الإقراض الميسر المعروف باسم تسهيل النمو والحد من الفقر (PRGF) فهي 10 سنوات، مع فترة سماح طولها خمس سنوات ونصف لسداد أصل القرض؛

يتوقع الصندوق من المقترضين إعطاء أولوية لسداد قروضه، فالبلد المقترض يجب أن يسدد قرض الصندوق في الموعد المحدد، حتى تتوفر الأموال لإقراض بلدان أخرى تحتاج إلى التمويل لأغراض ميزان المدفوعات. ويطبق الصندوق إجراءات رادعة لمنع تراكم المتأخرات أو عدم سداد المدفوعات أو رسوم الفائدة؛

والجدير بالذكر أن البلدان التي تقترض من نوافذ الإقراض العادية غير الميسرة لدى الصندوق - فيما عدا البلدان النامية منخفضة الدخل - تدفع أسعار الفائدة ورسوم الخدمة القائمة على السوق، بالإضافة إلى رسم التزام يمكن للمقترض استرداده، ويمكن فرض رسم إضافي إذا تجاوز القرض حد معين لإثراء البلدان الأعضاء عن الاستخدام المفرط لأموال الصندوق. وتنطبق الرسوم الإضافية أيضاً على المسحوبات بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي، أما البلدان منخفضة الدخل التي تقترض بموجب تسهيل النمو والحد من الفقر فتدفع سعر فائدة ميسر قدره 0.5% سنوياً؛

تعزيزاً للضمانات الوقائية التي تكفل حسن استخدام الأعضاء لموارد الصندوق، بدأ الصندوق يشترط

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/wata.htm> ، مرجع سبق ذكره.

أثر إصلاحات صندوق النقد الدولي الجديدة لمواجهة الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي

اعتباراً من مارس 2000 إجراء تقييمات لمدى امتثال البنوك المركزية لإجراءات الرقابة الداخلية ووضع التقارير المالية وآليات التدقيق. وفي الوقت نفسه، قرر المجلس التنفيذي توسيع نطاق تطبيق الأدوات المتاحة للتعامل مع البلدان التي تقتض من صندوق النقد الدولي على أساس معلومات خاطئة، والاستفادة من هذه الأدوات بشكل أكثر منهجية؛

عندما يقرض الصندوق فهو يقدم في معظم الحالات نسبة صغيرة من احتياجات التمويل الخارجي اللازمة للبلد المعني، ولأن موافقته على منح القروض تعد إشارة إلى سير السياسات الاقتصادية في البلد المعني على الطريق الصحيح، فهي تطمئن المستثمرين والدوائر الرسمية وتساعد على توليد تمويل إضافي من هذه المصادر، وهكذا فإن التمويل الذي يوفره الصندوق يمكن أن يكون أداة أو حافزاً مهماً لاجتذاب مزيد من التمويل، وتستند قدرة الصندوق على القيام بهذا الدور الحافز إلى ثقة المقرضين الآخرين في عملياته، وخاصة في مصداقية شرطية السياسات المرتبطة بالإقراض.

❖ المساعدات الفنية: يقدم صندوق النقد

الدولي المساعدات الفنية في مجالات خبراته الأساسية: سياسة الاقتصاد الكلي، السياسات الضريبية، إدارة الإيرادات، إدارة النفقات، السياسات النقدية، نظم سعر الصرف، استقرار القطاع المالي، الأطر التشريعية والإحصاءات الاقتصادية الكلية والمالية، بالإضافة إلى المنفعة المباشرة للبلدان المتلقية للمساعدات الفنية، تساهم هذه الأخيرة في تقوية الاقتصاد العالمي و زيادة استقراره، إذ يوجه الصندوق نحو 80% من المساعدات الفنية إلى البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الأدنى في

فئة الدخل المتوسط لاسيما في إفريقيا، جنوب الصحراء وآسيا.¹² وتُقدّم المساعدة الفنية للبلدان الأعضاء حتى تنشئ مؤسسات وأطر قانونية وسياسات أكثر فعالية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والنمو الاحتوائي، والتدريب من خلال الدورات العملية التي تركز على السياسات، والحلقات التطبيقية العملية والندوات، كما يعزز قدرات المسؤولين على تحليل التطورات الاقتصادية وصياغة وتنفيذ سياسات فعالة، وتُدار أعمال المساعدة الفنية والتدريب من المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة ومن شبكة من مراكز مساعدة فنية إقليمية ومراكز وبرامج تدريب إقليمية وصناديق استثمارية والعديد من الأنشطة الثنائية المدعومة من الجهات المانحة، ويعمل الصندوق بالتعاون الوثيق مع مقدمي المساعدة الفنية والتدريب الآخرين وكذلك مع الشركاء المانحين.¹³

فبتفحص التقارير السنوية للصندوق يتضح أنه يولي اهتماماً كبيراً لأنشطة الرقابة فمثلاً بلغت نسبة تكاليف أنشطة الرقابة عامي 2015 و2016 نحو 45% و44% على التوالي تليها المساعدات الفنية التي بلغت نسبتها 22% و23% من مجموع الأنشطة في السنتين بالترتيب، بعدها أنشطة الإقراض الذي مثلت نسبة 15% عام 2015 و2016 من مجموع أنشطة الصندوق.

ثانياً: إصلاحات صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمة المالية العالمية:

عمل الصندوق منذ بداية الأزمة المالية العالمية 2008 على وضع مجموعة من الإصلاحات لمساعدة ودعم أعضائه، ويمكن حصرها في النقاط التالية:

¹² صندوق النقد الدولي، مكافحة الأزمة المالية العالمية، التقرير السنوي لعام 2009، ص 53.

¹³ صندوق النقد الدولي، المساعدة الفنية والتدريب، صحيفة وقائع، 2016/03/30، تاريخ الاطلاع 2016/06/30.

أثر إصلاحات صندوق النقد الدولي الجديدة لمواجهة الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي

1. إصلاح إطار الإقراض: وافق المجلس التنفيذي في مارس 2009 على إصلاح شامل لإطار الإقراض من موارد الصندوق بعد انعقاد العديد من المناقشات التي بدأت في أوائل 2008 بهدف تقييم وتحديث الإصلاحات المثلى التي تمكنه من الوفاء بالتزاماته وتضمنت الإصلاحات المعتمدة العناصر التالية:

✓ تحديث الشروط: يهدف الصندوق إلى تركيز الشروط المرتبطة بصرف قروضه وتطويرها كي تتلاءم مع مختلف درجات القوة التي تميز سياسات البلدان الأعضاء وأساسياتها الاقتصادية، وكانت قروض الصندوق ترتبط غالباً في السابق بشروط مفرطة لا تركز بالقدر الكافي على الأهداف الأساسية،¹⁴ حيث يتم تحقيق هذا التحديث بطريقتين هما¹⁵ اعتماد الصندوق على معايير الأهلية التي تحدد سلفاً الشرطية المسبقة، ومراقبة تنفيذ السياسات الهيكلية في البرامج المدعمة بموارد الصندوق في سياق مراجعات البرامج بدلاً من مراقبتها باستخدام معايير الأداء الهيكلية، بينما ستظل الإصلاحات الهيكلية جزءاً لا يتجزأ من البرامج المدعمة بموارد الصندوق عند الحاجة إليها، حيث لن تصبح البلدان مضطرة إلى الحصول على إعفاء رسمي إذا لم تتمكن من إجراء أحد الإصلاحات الهيكلية المطلوبة في التاريخ المحدد له.

✓ تحديث أدوات الإقراض من الصندوق: في إطار الإصلاحات تقرر إلغاء بعض التسهيلات التمويلية التي نذر استخدامها

مثل تسهيل الاحتياطي التكميلي، وتسهيل التمويل التعويضي والتسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الأجل، وتم استحداث مجموعة أدوات جديدة للإقراض كالقروض بشروط ميسرة وقروض بشروط غير ميسرة¹⁶.

فالإقراض بشروط ميسرة تم إصلاحها في سنة 2010، وخضعت لعملية تنقيح في 2013، وتم توسيع نطاق المعايير وحدود الاستفادة منها في سنة 2015، وتمثل فيما يلي:

- التسهيل الائتماني الممدد؛
 - تسهيل الاستعداد الائتماني؛
 - التسهيل الائتماني السريع.
- أما الإقراض بشروط غير ميسرة، فتتمثل في:
- اتفاقات الاستعداد الائتماني (SBA)؛
 - خط الائتمان المرن (FCL)؛
 - خط الوقاية والسيولة (PLL)؛
 - تسهيل الصندوق الممدد (EFF)؛
 - أداة التمويل السريع (RFI).
- والجدول الموالي يبين حجم القروض المقدمة خلال الفترة 2008-2016:
- الجدول رقم(1): حجم القروض المقدمة خلال الفترة 2008-2016 (الوحدة بملايين حقوق السحب الخاصة)

المجموع	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القروض	899.2	65777.3	77636.3	142244.5	52601.2	75111.6	24155.6	79937	4726.8
بشروط غير ميسرة									
المجموع	523089.5								

¹⁴ صندوق النقد الدولي، انكماش الطلب وتراجع الأفق المتوقعة، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، 2016/01/19.

¹⁵ صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي يجري إصلاحاً شاملاً لإطار الإقراض، بيان صحفي رقم 09/85، 2009/03/24.

¹⁶ صندوق النقد الدولي الإقراض من صندوق النقد الدولي، صحيفة وقائع، 2015/08/03، على الرابط: <http://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-Lending>، تاريخ الاطلاع: 2016/06/30.

الفروض بشروط مبصرة	المجموع
433.8	1333
1128	66905.3
2209.4	78130.6
1130.3	143374.8
1944.9	54546.1
417.1	75528.7
135.1	24290.7
1816.4	81753.4
830.8	5557.6
10045.8	5331335.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لصندوق النقد الدولي من 2008 إلى 2016

من خلال الجدول السابق يظهر أن صندوق النقد الدولي قدم قروضا بدفعات قوية لمواجهة الأزمة المالية العالمية، ولكن تميزت بدرجة عالية من التذبذب خلال الفترة (2008-2016)، وكانت أكبر دفعة قدمها كانت عام 2011 وقدرت بـ143,37 مليار حقوق سحب خاصة، إلا أن شروط هذه القروض مازالت قاسية، مما يصعب على الدول الأعضاء الوصول إليها وتطبيقها حسب البرامج المملدة من الصندوق.

2. زيادة موارد الصندوق: حيث أعلنت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية المسؤولة عن توجيه سياسات الصندوق في شهر أبريل 2009 تأييدها للاقتراحات التي تدعو إلى زيادة كبيرة في موارد الصندوق المتاحة للإقراض بغية الإسهام في مكافحة الأزمة، من خلال ضخ 500 بليون دولار لزيادة موارد الصندوق المالية، وهو قرار مجموعة العشرين في 02 أبريل 2009، كما أعلن الاتحاد الأوروبي في 2009 التزامه بتقديم دعم مالي بلغ 100 بليون دولار أمريكي، ووقعت بريطانيا من جهتها اتفاقية في 01 ديسمبر 2009 لتقديم دعماً مالياً وصل إلى 15,5 بليون دولار أمريكي، وبلدان أخرى على غرار السويد والبرازيل وألمانيا، وكلها تدخل في إطار دعم الصندوق وزيادة موارده، والتي أعلن عنها رسمياً خلال اجتماعات أبريل 2012 بأن 12 بلداً عضواً في الصندوق أمضوا تعهدات لدعم موارد الصندوق وصلت إلى 456 مليار دولار أمريكي، مما ضاعف من موارده المخصصة للإقراض.

3. إعادة النظر في كيفية إدارة المخاطر النظامية: وتتم من خلال تحديد مواطن الخلل واقتراح الحلول المناسبة، وتمّ تحديد أساليب معالجة مواطن الضعف من خلال توسيع الحدود التنظيمية حتى تشمل كل الأنشطة التي تشكل مصدر خطر على الاقتصاد مع المحافظة على مرونة التنظيم لمواكبة الابتكارات، وتعزيز الانضباط السوقي، والحد من مسaire الاتجاهات الدورية في العمل التنظيمي والمحاسبي، وتعزيز الانضباط، وسد فجوة المعلومات عبر الشفافية في تقييم الأدوات المالية المركبة، وتحريك السياسات النقدية، وترسيخ دعائم السياسة المالية العامة، ومعالجة الاختلالات الناشئة عن تدفقات رؤوس الأموال الدولية، ووضع آلية جديدة للإنذار المبكر لتكون التحذيرات أكثر تركيزاً وتحديداً، ووضع قواعد لتسوية أوضاع القطاعات المالية العابرة للحدود.

4. زيادة المساعدات الفنية والتدريب: ناقش المجلس التنفيذي في ماي 2008 الإصلاحات الرامية إلى زيادة تأثير المساعدات الفنية المقدمة من الصندوق وتطويرها في ضوء التوجهات الإستراتيجية لميزانية الصندوق في الأجل المتوسط، و رأى المديرين التنفيذيين أن الإصلاحات في حالة تنفيذها سوف تساهم بدور كبير في تعزيز فعالية المساعدات الفنية التي يقدمها الصندوق¹⁷. و أيد المديرين التنفيذيين فكرة جمع المساعدات الفنية في صناديق استثمارية حيث تغطي هذه الصناديق المواضيع التالية:¹⁸

¹⁷ صندوق النقد الدولي، مكافحة الأزمة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص53.

¹⁸ صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي ينشئ صناديق استثمارية لدعم المساعدات الفنية، نشرة صندوق النقد الدولي، 2008/09/29، على الرابط:

<http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/>

2016/08/15: الاطلاع: 2008/NEW092908Ba.pdf تاريخ

أثر إصلاحات صندوق النقد الدولي الجديدة لمواجهة الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي

- ✓ مكافحة غسل الأموال التي يمكن أن تسبب تشوهات اقتصادية كلية خطيرة؛
- ✓ إعانة الدول الهشة على استيعاب المساعدات المتزامنة من المانحين ومقدمي المساعدات الآخرين؛
- ✓ تقديم البيانات التي تعتبر نقطة ضعف في كثير من البلدان ذات الدخل المنخفض؛
- ✓ إدارة المالية العامة، إدارة الموارد الطبيعية وإدارة الدين العام والأصول للدول منخفضة الدخل؛
- ✓ استقرار القطاع المالي وتطوره.

5. إصلاح نظام الحصص والتصويت والحوكمة معاً: وافق مجلس محافظي الصندوق في ديسمبر 2010 على مجموعة من الإصلاحات في نظام الحصص والحوكمة، وتمثل هذه الإصلاحات التي دخلت حيز التنفيذ في 26 يناير 2016 تعديلاً كبيراً في ترتيب أنصبة الحصص يعبر بصورة أفضل عن واقع الاقتصاد العالمي، ويعزز شرعية الصندوق وفعاليته.

6. إصلاح سياسة الصندوق في ممارسة أعمال الرقابة: أنشئت الرقابة في صورتها الحالية بمقتضى المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس الصندوق بصيغتها المعدلة في أواخر سبعينات القرن العشرين، عقب انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة. وتنص المادة الرابعة على أن تتعهد البلدان الأعضاء بالتعاون لتعزيز الاستقرار مع الصندوق وفيما بينها. أما الصندوق فهو مكلف بأن يتولى¹⁹:

- الإشراف على النظام النقدي الدولي لضمان فعالية عمله؛
- مراقبة وفاء كل بلد عضو بالتزاماته على مستوى السياسات.

ويجري الصندوق مراجعات لأنشطة الرقابية على أساس منتظم. وفي مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات والتي أجريت في عام 2011، تم تسليط الضوء على التقدم في معالجة أوجه الضعف في الرقابة السابقة على الأزمة، لكنها وجدت أيضاً بعض الثغرات الكبيرة. وأشارت على وجه التحديد إلى استمرار التشتت الملحوظ في العمل الرقابي، مع افتقار تقييمات المخاطر إلى العمق والتركيز الكافيين على الروابط المتبادلة وانتقال الصدمات. وفي عام 2011، أوصت مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات بإدخال تحسينات في ستة مجالات أساسية، هي الروابط المتبادلة، وتقييم المخاطر، والاستقرار الخارجي، والاستقرار المالي، والفعالية، والإطار القانوني.

وفي سياق الجهود الأوسع نطاقاً لمواصلة تحسين الرقابة، اعتمد المجلس التنفيذي في يوليو 2012 قراراً جديداً بشأن الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف ("قرار الرقابة الموحدة") لتعزيز إطار الرقابة القانوني الأساسي، كما ناقش إصدار أول تقرير تجريبي جديد بشأن القطاع الخارجي، وفي سبتمبر 2012، أيد المجلس التنفيذي إستراتيجية جديدة للرقابة المالية تقترح اتخاذ خطوات ملموسة وذات أولوية لتعزيز الرقابة المالية. وتساعد هذه الإجراءات على التأكد من وضع الصندوق في موقع يجعله أقدر على معالجة التداعيات المترتبة على سياسات الأعضاء، ومتابعة القطاعات الخارجية في البلدان الأعضاء على نحو أكثر شمولاً، وإقامة حوار بناء أكثر فعالية مع البلدان الأعضاء، وضمان مزيد من الكفاءة في عمل النظام النقدي الدولي، ودعم الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي.

وتبني مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات، والتي استكملت في سبتمبر 2014، على هذه الإصلاحات عن طريق تحديد خمس أولويات تشغيلية لتعزيز الرقابة: توحيد وتعميق تحليل

¹⁹ صندوق النقد الدولي، رقابة الصندوق، صحيفة وقائع، 2016/03/30، على الرابط:

<http://www.imf.org/external/np/exr/facts/surv.htm> تاريخ الاطلاع: 2016/08/12.

أثر إصلاحات صندوق النقد الدولي الجديدة لمواجهة الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي

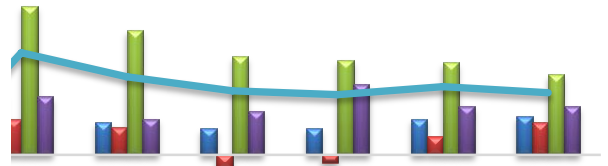
المخاطر والتداعيات، وترسيخ الرقابة الاقتصادية الكلية المالية، وإعطاء اهتمام أكبر للسياسات الهيكلية، وإدراج قضايا سوق العمل، وتقديم مشورة متخصصة أكثر ترابطاً بشأن السياسات، وإتباع منهج رقابي يركز على العميل يدعمه إفصاح واضح وصريح. وتحدد السيدة مدير عام الصندوق في خطة العمل التي وضعتها لتعزيز الرقابة تدابير عملية للمُضي قُدماً في هذه المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك تحديث المذكرة التوجيهية المعنية بالرقابة في إطار مشاورات المادة الرابعة.

وقد استُكملت أيضاً مراجعة "برنامج تقييم القطاع المالي في سبتمبر 2014. ويجري اتخاذ خطوات لتعزيز الرقابة في كل من هذه المجالات ذات الأولوية بالتشاور مع المجلس التنفيذي للصندوق. وقد انتقلت مراجعة الرقابة المنتظمة إلى دورة مدتها خمس سنوات على أن يتم تقييم التقدم المحرز في مراجعة منتصف الفترة التي تتم في 2017.

المحور الثالث: أثر إصلاحات الصندوق على الاقتصاد العالمي

رغم المجهودات التي بذلها الصندوق لدعم النمو في الاقتصاد العالمي من خلال سياسات الاقتصاد الكلي مثل دفعة التنشيط المالي والسياسة النقدية التيسيرية، إلا أن التعافي الدائم يظل بطيئاً، والشكل الموالي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الفترة (2008-2015).

الشكل رقم 03: تطور معدلات النمو الاقتصادي



010	2011	2012	2013	2014	2015
3	1,6	1,3	1,3	1,8	1,9
1,8	1,4	-0,7	-0,4	0,9	1,6
7,4	6,2	4,9	4,7	4,6	4
2,9	1,8	2,2	3,5	2,4	2,4
5,1	3,9	3,2	3	3,4	3,1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2008-2009-2010-2011-2012-2013-2014-2015.

استعاد الاقتصاد العالمي في 2010 انتعاشه تحت تأثير السياسات الاقتصادية الكلية المحفزة التي تم وضعها من طرف العديد من البلدان والمؤسسات النقدية والمالية لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، وانتقل معدل النمو العالمي من -0,6% في 2009 إلى 5,1% في 2010، كما سجلت في سنة 2010 البلدان المتقدمة والبلدان النامية والناشئة نمواً إيجابياً بمعدل 3% و7,4% على التوالي، وسجل الاقتصاد الأمريكي نمواً قدر بـ 2,9% وكان معدل النمو في منطقة الأورو أخف حيث لم يبلغ سوى 1,8%.

وعرف النشاط الاقتصادي العالمي تباطؤاً نسبياً في الفترة (2011-2015) إذ سجل معدل النمو العالمي تراجعاً في هذه الفترة ما بين 3,9% و3,1% كما سجل تراجع النمو في اقتصاديات الأسواق النامية والناشئة لمدة خمس سنوات (6,2%، 4,9%، 4,7%، 4,6%، 4% في السنوات 2011، 2012، 2013، 2014، 2015 على التوالي) بينما التعافي في اقتصاديات المتقدمة كان محدوداً (1,6% و1,3% و1,3% و1,8% و1,9% من 2011 إلى 2015 بالترتيب)، أما في الولايات المتحدة

أثر إصلاحات صندوق النقد الدولي الجديدة لمواجهة الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي

الأمريكية فاستقر النمو عند نفس المستوى في 2014 و2015 بمعدل 2,4%، بينما سجلت منطقة الأورو أداءً سلبياً في 2012 و2013 بمعدل -0,7% و-0,4% على التوالي إذ ساهمت أزمة الديون السيادية على مستوى منطقة الأورو في تزايد التقلبات بعدها عرفت المنطقة نمواً ضعيفاً في 2014 و2015 بمعدل 0,9% و1,6% على الترتيب. فالتعافي من الأزمة كان بطيئاً لأن الاقتصاد العالمي سجل تحولات رئيسية عالمية أهمها²⁰:

❖ تباطؤ النشاط الاقتصادي في الصين و استعادته للتوازن بالتدريج مع تحوله نحو الاستهلاك والخدمات بعيداً عن الاستثمار والصناعات التحويلية، وتنتشر تداعيات هذه التطورات إلى جانب مخاوف السوق بشأن أداء اقتصاد الصين في المستقبل نحو اقتصاديات أخرى من خلال قنوات التجارة وضعف أسعار السلع الأولية، وكذلك من خلال تراجع الثقة وتزايد التقلبات في الأسواق المالية، ولا يزال الضعف يشوب نشاط الصناعة التحويلية والتجارة على مستوى العالم، ولا يرجع هذا الأمر إلى التطورات التي شهدتها الصين فقط وإنما يرجع كذلك إلى تراجع الطلب والاستثمار في العالم؛

❖ انخفاض أسعار الطاقة وغيرها من السلع الأولية حيث سجلت أسعار النفط تراجعاً ملحوظاً منذ سبتمبر 2015 الذي يفرض ضغوطاً على المراكز المالية العامة في البلدان المصدرة للوقود ويلقي بأعبائه على آفاق النمو فيها، بينما يدعم الطلب في قطاع الأسر ويخفض تكاليف الطاقة على قطاع الأعمال في البلدان المستوردة للوقود، خاصة في

الاقتصاديات المتقدمة حيث ينتقل انخفاض الأسعار بالكامل إلى المستخدم النهائي، وبالرغم من أن انخفاض أسعار النفط المدفوع بزيادة المعروض النفطي من المتوقع أن يدعم الطلب العالمي نظراً لزيادة الميل إلى الإنفاق في البلدان المستوردة للنفط مقارنة بالبلدان المصدرة للنفط، فقد أدت عدة عوامل في ظل الظروف الراهنة إلى إضعاف التأثير الإيجابي لانخفاض أسعار النفط، فأولا هناك التوترات المالية في كثير من البلدان المصدرة للنفط، مما يستلزم تخفيض الطلب المحلي لديها بشكل كبير، و كان لانخفاض أسعار النفط تأثيراً ملحوظاً على الاستثمار في استخراج النفط والغاز مما يقلل كذلك الطلب الكلي على مستوى العالم. وظل تحسّن الاستهلاك في البلدان المستوردة للنفط ضعيفاً إلى حد ما قد يعود إلى استمرار خفض التمويل بالديون في بعض هذه الاقتصاديات أو إلى محدودية انتقال آثار الانخفاض في الأسعار إلى المستهلكين؛

❖ تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة بالتدريج في ظل صلابه التعافي الأمريكي، بينما تواصل البنوك المركزية في العديد من الاقتصاديات المتقدمة تيسير السياسة النقدية، فبينما يمضي التيسير النقدي في منطقة اليورو واليابان على نطاق واسع، قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في ديسمبر 2015 برفع سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية، وبوجه عام لا تزال الأوضاع المالية داخل الاقتصاديات المتقدمة تيسيره للغاية وهناك احتمالات بزيادة أسعار الفائدة الأساسية في الولايات المتحدة الأمريكية بالتدريج، كما ظهرت موجات من التقلب المالي وسط المخاوف بشأن آفاق نمو الأسواق الصاعدة الذي ساهم في ضيق الأوضاع

²⁰ صندوق النقد الدولي، انكماش الطلب و تراجع الافاق المتوقعة، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، 2016/01/19.

أثر إصلاحات صندوق النقد الدولي الجديدة لمواجهة الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي

المالية الخارجية وتراجع التدفقات الرأسمالية وزيادة انخفاض أسعار العملة في كثير من اقتصاديات الأسواق الصاعدة؛

❖ الركود العميق في البرازيل وروسيا، والنمو الضعيف في بعض بلدان أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط ولاسيما التي أصابها ضرر جسيم من جراء انخفاض أسعار النفط، والصراعات، والمخاطر الأمنية؛

❖ تراجع آفاق النمو في كثير من البلدان الإفريقية ذات الدخل المنخفض بسبب البيئة العالمية غير المواتية؛

وعلى الجانب الإيجابي:

❖ تظل الهند نقطة مضيئة بنموها القوي ودخلها الحقيقي المتزايد؛

❖ كما يلاحظ الأداء الجيد في اقتصاديات بلدان آسيا، إندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وتايلندا، والفيتنام؛ وتستفيد المكسيك وأمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي من تعافي الولايات المتحدة، وكذلك انخفاض أسعار النفط في معظم الحالات.²¹

الخاتمة

تركت الأزمة المالية العالمية أثرا كبيرا على مختلف سياسات صندوق النقد الدولي، مما أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات التي يقدمها الصندوق، وحتى يستجيب للطلب قام بجملة من الإصلاحات لمساعدة الدول الأعضاء كإصلاح إطار الإقراض؛ وزيادة موارد الصندوق؛ وإعادة النظر في كيفية إدارة المخاطر النظامية؛ وزيادة المساعدات الفنية؛ وإصلاح نظام

الحصص والتصويت والحوكمة معا؛ وإصلاح سياسة الصندوق في ممارسة أعمال الرقابة.

ورغم كل الجهود التي بذلها الصندوق إلا أنّ التعافي من الأزمة لا يزال يسير بشكل بطيء، فحسب ما توصلنا إليه بدراسة مؤشرات النمو في الاقتصاد العالمي عموما واقتصاديات الصاعدة والمتقدمة خصوصا فإننا نلاحظ أنه ما زال يسجل تراجع في النمو في الاقتصاديات الصاعدة والنامية، ولا يزال النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة محدودا كما لوحظ خلل كبير في معدل نمو منطقة اليورو، وبالتالي نستنتج أنه لكي يصبح أي إصلاح لآليات الصندوق له تأثير إيجابي، لا بد من إصلاح جذري للبنية المؤسسية والتنظيمية لصندوق النقد الدولي بما يكفل له القيام بوظائفه الأساسية بكفاءة وفعالية بعيدا عن المصالح الذاتية لأكثر الدول حصصا خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية .

قائمة المراجع:

الكتب

1. فريد النجار، إدارة التغيير الاستراتيجي العربي لمواجهة الأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.

2. يوسف علي عبد الأسدي وحسين جواد كاظم، تحليل ظاهرة الأزمات المالية وسبل الإحاطة منها، مكتبة المجتمع العربي، الجزء الثاني، ط 1، الأردن، 2011.

المجلات

1. علي فلاح المناصير وصفى عبد الكريم الكساسبة، الأزمة المالية العالمية حقيقتها أسبابها تداعياتها وسبل العلاج، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن ، 2009.

2. ياسمين هلال الحياي، الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها، مركز الدراسات الإقليمية، بغداد 2010.

3. محمد الأمين وليد طالب، انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على سياسات صندوق النقد الدولي،

²¹ صندوق النقد الدولي: الاقتصاد العالمي يتعثر بسبب النمو شديد البطء لفترة طويلة المدى، نشرة صندوق النقد الدولي، 2016/04/12

الرابط:

ww.imf.org/external/arabic/pubs/ft/.../so/.../NEW0412

16Aa.pdf، تاريخ الاطلاع: 2016/08/12.

أثر إصلاحات صندوق النقد الدولي الجديدة لمواجهة الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي

مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 06، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2010. المؤتمرات

1. زيدان محمد وحبارة عبد الرزاق، دور البنوك المركزية في معالجة الأزمة المالية الراهنة مع إشارة خاصة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كتاب الملتقى الدولي الرابع حول الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الجزائر، 2009.

2. مها رياض عمر عبد الله، تقويم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، الأردن، ديسمبر 2010.

التقارير

1. بنك الجزائر، التقارير السنوية 2008-2009-2010-2011-2012-2013-2014-2015-2016.

2. صندوق النقد الدولي، التقارير السنوية، 2008-2009-2010-2011-2012-2013-2014-2015-2016.

المذكرات والرسائل الجامعية

1. صباغ ربيعة، الأزمات المالية العالمية وأثرها على الدول النامية: دراسة تحليلية لأثر الرهن العقاري على اقتصاديات دول المجلس التعاوني لدول الخليج العربية، رسالة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة تلمسان، 2013/2014.

المواقع الإلكترونية

1. صندوق النقد الدولي، على الموقع الإلكتروني:

http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/BR/AtGlance_Brochure0816.pdf

تاريخ الاطلاع 2016/06/24.

2. صندوق النقد الدولي، لمحة عن صندوق النقد الدولي، صحيفة الوقائع، 2016/03/30، على

الرابط:

<http://www.imf.org/ar/About/Factsheet>

[s/IMF-at-a-GlanceK](http://www.imf.org/external/pubs/ft/s/IMF-at-a-GlanceK)، تاريخ الاطلاع

2016/07/05.

3. صندوق النقد الدولي، على الموقع الإلكتروني:

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm>، تاريخ الاطلاع

2016/06/04.

4. صندوق النقد الدولي، مكافحة الأزمة العالمية، التقرير السنوي لعام 2009.

5. صندوق النقد الدولي، صندوق النقد

الدولي يجري إصلاحا شاملا لإطار

الإقراض، بيان صحفي رقم 09/85،

2009/03/24.

6. صندوق النقد الدولي الإقراض من صندوق

النقد الدولي، صحيفة وقائع، 2015/08/03،

على

الرابط:

<http://www.imf.org/ar/About/Factsheet>

[s/IMF-Lending](http://www.imf.org/external/pubs/ft/s/IMF-Lending)، تاريخ

الاطلاع: 2016/06/30.

7. صندوق النقد الدولي، صندوق النقد

الدولي ينشئ صناديق استثمارية لدعم

المساعدات الفنية، نشرة صندوق النقد

الدولي، 2008/09/29، على

الرابط:

[http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2008/NEW092908Ba.p](http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2008/NEW092908Ba.pdf)

[df](http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2008/NEW092908Ba.pdf)

تاريخ الاطلاع: 2016/08/15.

8. صندوق النقد الدولي، رقابة الصندوق،

صحيفة وقائع، 2016/03/30، على

الرابط:

<http://www.imf.org/external/np/exr/fa>

[cts/surv.htm](http://www.imf.org/external/np/exr/fa/cts/surv.htm) تاريخ الاطلاع: 2016/08/12.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Ghassen bouslama, **la crise en concepts clés**,
éditions d'organisation, paris, 2013 .

2. FMI, **Quotas—Updated Calculations
and Quota Variables, Statistical
Appendix, and The Acting Chair's
Summing Up of the Board Meeting**
, August 27, 2009,

[http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2009/
082709.pdf](http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2009/082709.pdf);

3. IMF, **Members' Quotas and Voting
Power, and IMF Board of Governors**
09/12/2017

[http://www.imf.org/external/np/sec/memdir/m
embers.aspx](http://www.imf.org/external/np/sec/memdir/members.aspx)